NPT/CONF.2020/MC.III/SR.5

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

Distr.: General
2 November 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، 11 آب/أغسطس 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة دينيسن ..... (هولندا)

المحتويات

تبادل مركّز للآراء *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة، وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

22-12614 (A)

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

تبادل مركز للآراء *(تابع)*

العلوم والتكنولوجيا النووية والتنمية

1 - **السيد ماسيكور** (إندونيسيا): متحدثا باسم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قال إن المجموعة تتابع عن كثب المناقشة الجارية في اللجنة وتود أن تسلط الضوء على موقفها. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى التوصيات 65 إلى 83 الواردة في ورقة العمل المقدمة من المجموعة (NPT/CONF.2020/WP.26).

2 - **السيدة خاكيز هواكوخا** (المكسيك): قالت إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 ينبغي أن يؤكد أن هذا المؤتمر هو أول مؤتمر يُعقد منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وبغية تحقيق قدر أكبر من الاتساق والإسهام في التغلب على نهج التقوقع في عمل الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، من المهم تسليط الضوء على أن تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في المشاريع التي تُنفذ في مجالات مثل الطاقة وصحة الإنسان وإنتاج الأغذية وإدارة المياه وحماية البيئة، يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق تسعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

3 - ولا ينبغي النظر إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أنها منفصلة عن غيرها من المسائل المعقدة التي يمكن اعتبارها أكثر اتساما بالطابع السياسي. وينبغي أن يقر المؤتمر الاستعراضي الحالي بأن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، وهي عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، تعزز بعضها البعض وينبغي تنفيذها في وقت واحد. وينبغي للرئيسة أن تراعي التوصيات الواردة في ورقات العمل المقدمة من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح وغيرها من الهيئات الأقاليمية، التي تم الاتفاق على استنتاجاتها بتوافق الآراء على نطاق مختلف المناطق والقطاعات، والتي يمكن، بالتالي، أن تشكل الأساس لتوافق آراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر.

4 - **السيدة مصطفى** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن وفد بلدها يشدد على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها في الأغراض السلمية وعلى ضرورة التنفيذ المتوازن وغير التمييزي للمادة الرابعة من المعاهدة. وإن الجمهورية العربية السورية تؤيد جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى ضمان نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول الأطراف لأغراض التنمية وتثني على دور برامج الوكالة للتعاون التقني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، لا سيما في المجالات المتصلة بالطب والكهرباء وإدارة المياه والتطبيقات الصناعية الأخرى، وفي تعزيز القدرات في مجال الأمان والأمن النوويين.

5 - وأوضحت أن بلدها يؤكد على ضرورة تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية ويتطلع إلى تنفيذ المشاريع الوطنية وبرامج الوكالة. وفي هذا الصدد، استضافت الجمهورية العربية السورية أنشطة التدريب داخل البلد في إطار برامج الوكالة للتعاون التقني وترحب بفرصة القيام بذلك مرة أخرى. كما أنها شاركت في برامج التعاون التقني الإقليمية وصدقت على الاتفاق التعاوني للدول العربية الواقعة في آسيا للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين في عام 2018.

6 - وأضافت أن بلدها يرفض فرض أي قيود سياسية أو اقتصادية على ما توفره الوكالة من تعاون تقني أو مساعدة تقنية للدول الأطراف لأن ذلك يتعارض مع أحكام النظام الأساسي للوكالة والمعاهدة. كما أن الجمهورية العربية السورية تدين التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية واللاإنسانية التي تفرضها عليها وعلى بلدان أخرى الدول الغربية لأغراض سياسية، والتي تعيق الحصول على المساعدة التقنية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ولا سيما في مجالات الرعاية الصحية وعلاج السرطان، الأمر الذي يؤثر سلبا على حياة شعوبها. وفي تقريرها، ينبغي للجنة أن تدعو الدول الأطراف في المعاهدة إلى وقف التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية وغير المشروعة التي تُتخذ ضد الدول الأطراف الأخرى لأنها تقوض ممارسة الحق غير القابل للتصرف في الحصول على المساعدة والمعدات التقنية لأغراض الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتتعارض مع المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن خطة عام 2030 تحث الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. وإن حقيقة أن بعض الدول الأطراف قد انتهكت التزاماتها بموجب المعاهدة بفرض هذه التدابير القسرية الانفرادية هي مسألة يجب أن يأخذها المؤتمر الاستعراضي على محمل الجد.

7 - وأضافت أن الجمهورية العربية السورية يساورها قلق عميق إزاء حصول إسرائيل على مواد وتكنولوجيات نووية وتزويدها بالدراية اللازمة لتطوير أسلحة نووية بدعم من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا أمر مقلق بشكل خاص بالنظر إلى أن إسرائيل لم تنضم إلى المعاهدة وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي رفضت دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولذلك، فإن بلدها يدعو جميع الدول الأطراف والوكالة إلى الامتثال لأحكام المعاهدة، دون استثناءات أو انتقائية؛ ومنع أي نقل للتكنولوجيات والمواد النووية إلى إسرائيل؛ وإجبار ذلك البلد على الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة للوكالة، وفقًا للمعاهدة.

8 - **السيد هيكيهارا** (اليابان): لفت الانتباه إلى الصياغة المقترحة للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الواردة في ورقة العمل بشأن تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية المقدمة من بلده (NPT/CONF.2020/WP.44/Rev.1)، ولا سيما الأجزاء المتعلقة بتعزيز إمكانية الحصول على العلوم والتكنولوجيا النووية؛ وتعزيز فرص استخدام التطبيقات النووية على نطاقات أوسع؛ والتثقيف والاتصالات العامة. وفي سياق التثقيف والاتصالات العامة، يكرر وفد بلده دعمه للحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية، الذي يمثل مبادرة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

9 - **السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده يعترف بالدور الهام الذي تؤديه البلدان المتقدمة والوكالة في مساعدة الدول النامية الأطراف على استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية. فقد أدى تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية إلى دعم وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لتلك البلدان والإسهام في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، ساهم التعاون التقني والتكنولوجيا النووية إسهاما كبيرا في تلبية الاحتياجات من الطاقة؛ وتحسين صحة الإنسان، بما في ذلك في مجال علاج السرطان؛ ومكافحة الفقر؛ وحماية البيئة؛ وتنمية الزراعة؛ وإدارة استخدام المياه؛ وتحسين العمليات الصناعية. وإن تلك الأنشطة تسهم في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

10 - واختتم قائلا إن وفد بلده يطلب إدراج التوصيتين 74 و 81 الواردتين في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.26، على وجه الخصوص، في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

11 - **السيد تاوي** (جنوب أفريقيا): قال إن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويستمر الطلب على الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية في الازدياد. وإن الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية يندرج في صميم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن هذا الحق جزء من الصفقة الكبرى التي تكمن في صميم المعاهدة ويتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى استمرار جدواها.

12 - وفي وثيقته الختامية، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يكرر الإعراب عن دعمه لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، التي اتفقت فيها الدول الأطراف، في جملة أمور، على ما يلي: احترام خيارات كل بلد وقراراته في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ وتيسير حق الدول الأطراف في المشاركة إلى أقصى حد ممكن في الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية، وتأكيد ذلك الحق من جديد؛ وتيسير نقل التكنولوجيا النووية والتعاون الدولي وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة؛ وإزالة أي قيود تتعارض مع المعاهدة دونما موجب.

13 - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يدعو إلى بذل جهود متواصلة لضمان تنفيذ الفقرة 2 من المادة الرابعة على أكمل وجه فيما يتعلق بتعهد الدول الأطراف بتيسير أكبر تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية، فضلا عن مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية، ولا سيما تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة. وينبغي للمؤتمر أن يؤكد من جديد أن الأمن النووي لا ينبغي أن يكون شرطا مسبقا للحصول على العلوم والتكنولوجيات النووية للاستخدامات السلمية. وينبغي للمؤتمر أن يشير إلى أنه ينبغي تنفيذ المعاهدة من جميع جوانبها، بدون تحيز، وأنه لا ينبغي إنفاذ أي جانب منها بشكل أكثر صرامة من أي جانب آخر أو اشتراط تنفيذه بشكل أكثر صرامة من أي جانب آخر.

14 - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يعيد تأكيد الدور الرائد للوكالة في تطوير وتعزيز التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المشتقة من المجال النووي من خلال التعاون الدولي، وقدرة الدول الأعضاء على الاستفادة، بفضل العمل مع الوكالة، من الفوائد الناجمة عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على نحو يتسق مع شعار

الوكالة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". كما ينبغي للمؤتمر أن يؤكد من جديد أن برنامج الوكالة للتعاون التقني، باعتباره الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ينبغي مواصلة صياغته وتنفيذه وفقا للنظام الأساسي للوكالة ومبادئها التوجيهية، ووفقا لقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة للوكالة. وينبغي للمؤتمر أن يرفض أي محاولات لحرمان البلدان، وخاصة البلدان النامية، من العلوم والتكنولوجيا النووية بذريعة تنفيذ تدابير عدم الانتشار التي تقع خارج نطاق نظام التحقق التابع للوكالة. وينبغي أن يدعو المؤتمر إلى توفير الموارد للوكالة بحيث يتسنى تبادل ما يكفي من قدرات وإمكانات نووية مضمونة يمكن التنبؤ بها وإلى منح معاملة تفضيلية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يعيد تأكيد دعمه لمختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة، التي توفر خدمات الدعم والتعاون التقني وبناء القدرات إلى الدول الأعضاء من خلال البحوث المتطورة التي تحدد الحلول اللازمة للتحديات التي تهدد سبل العيش.

15 - وفيما يتعلق بالطاقة النووية، قال إن وفد بلده يؤيد التوصيات التي قدمتها مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف. وعلاوة على ذلك، فإن جنوب أفريقيا توصي المؤتمر الاستعراضي بإعادة التأكيد على أن لكل دولة طرف في المعاهدة الحق السيادي في تحديد سياساتها الوطنية في مجال الطاقة، بما في ذلك سياسات دورة الوقود، وفقا لاحتياجاتها الوطنية وحقوقها والتزاماتها بموجب المعاهدة. وإن النُهج المتعددة الأطراف المتبعة إزاء دورة الوقود النووي، تحت رعاية الوكالة وكذلك المنتديات الإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى، ينبغي أن تكون قائمة على توافق الآراء، ومجدية من الناحية الاقتصادية، ومستدامة، وغير تمييزية، ويمكن التنبؤ بها، وشفافة. وينبغي للمؤتمر أن يؤكد من جديد حق كل دولة ذات سيادة في اختيار التكنولوجيا النووية المناسبة لاحتياجاتها والمجدية من الناحية الاقتصادية.

16 - وأضاف أن جنوب أفريقيا تؤيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة، وهو ما يشكل أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة. وينبغي للدول توخي الحذر في إنفاذ المادة الرابعة من المعاهدة وعدم السعي إلى إعادة تفسير أو تقييد ذلك الحق غير القابل للتصرف. وإن جنوب أفريقيا تعارض أي اقتراح من شأنه أن يفرض شروطًا على إمكانية الاستفادة من الاستخدامات السلمية إذ أن ذلك يتعارض مع نص المعاهدة وروحها.

17 - **السيدة مولر** (سويسرا): قالت إن بلدها يثني على الدور المركزي والقيادي للوكالة في إتاحة التعاون العلمي والتقني على الصعيد العالمي وفي تعزيز التطبيقات والتكنولوجيات النووية المدنية. وتُعد أنشطة الوكالة في هذا المجال بالغة الأهمية لتنفيذ المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار وتساعد البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وقد سُلط الضوء على هذا الجانب خلال المؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية: التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمستجدة، الذي عقدته الوكالة. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يشجع جميع الدول الأطراف على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز فعالية برنامج الوكالة للتعاون التقني.

18 - وترى سويسرا أن حوار مستمر بين الدول الأطراف يساعد على تحسين الاستفادة من الاستخدامات السلمية، وزيادة الوعي بالكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيات النووية تلبية الاحتياجات الإنمائية وتحديد الفرص الجديدة للمساعدة والتعاون في الاستخدامات السلمية. ولذلك، فإن سويسرا تؤيد التوصيات الواردة في ورقة العمل المتعلقة بتيسير الحوار لدعم التعاون المعزز في الاستخدامات السلمية على النحو المتوخى بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1). وبالإضافة إلى ذلك، تود سويسرا لفت الانتباه إلى ورقة العمل المعنونة "الاعتراف بالركائز السبع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سياق المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/WP.69)، بما في ذلك النص المقترح للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الوارد فيها. وتستند هذه الركائز السبع إلى معايير الأمان النووي وإرشادات الأمن النووي الحالية. وينبغي للمؤتمر أن يشجع جميع الدول الأطراف على الاعتراف بها في جميع الظروف، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح.

19 - **السيدة واينبرغ** (ألمانيا): قالت إن بلدها يلتزم، دون تحفظ، بالحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية بما يتماشى مع معايير التحقق التي وضعتها الوكالة. وأشارت إلى وجود وجهات نظر متضاربة بشأن توليد الطاقة النووية. ففي حين أن توليد الطاقة باستخدام الانشطار النووي حق متأصل بموجب المعاهدة، فهو لا يمثل أولوية سياساتية مشتركة على الصعيد العالمي. وترى بعض الدول الأطراف، بما في ذلك ألمانيا، أن الطاقة النووية

لا يمكن أن تكون استراتيجية مستدامة لمكافحة تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، تؤيد ألمانيا بقوة تطبيقات العلوم والتكنولوجيات النووية غير المتعلقة بالطاقة. ولا يزال يتعين استكشاف إمكانات التعاون الدولي والتلاقح في هذا الصدد استكشافا كاملا ومواصلة تطويرها.

20 - وبالنظر إلى أن تطبيقات الطاقة النووية غير المتعلقة بتوليد الكهرباء تحسِّن حياة الناس في جميع أنحاء العالم، تواصل ألمانيا الإسهام في مثل هذه التطبيقات في مجالات مثل الصحة وحماية البيئة والمياه والأغذية والزراعة. وتشمل تلك التطبيقات تقنيات تحسين سلامة الأغذية وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال مكافحة الآفات بشكل أفضل. كما تسهم في حماية الموارد المائية والبيئة من خلال معالجة النفايات الصناعية السائلة ودراسة موارد المياه الجوفية. وفي مجال الصحة، إن استخدام النظائر المشعة للأغراض التشخيصية والعلاجية، بما في ذلك علاج السرطان، ينقذ الأرواح. وتثني ألمانيا على العمل القيم الذي يقوم به برنامج الوكالة للتعاون التقني ومبادرة الاستخدامات السلمية التي أطلقتها الوكالة وتدعمهما بوصفهما وسيلتين فعالتين لنشر فوائد التكنولوجيا النووية على الصعيد العالمي. كما أن وفد بلدها يرى أن التكنولوجيا النووية يمكن أن تسهم بطرق عدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن ألمانيا من الجهات المانحة الرئيسية من خارج الميزانية لبرامج الوكالة، وقد ساهمت بشكل كبير في تحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في سايبرسدورف، بالنمسا. وبالاشتراك مع جنوب إفريقيا، تترأس ألمانيا مجموعة أصدقاء مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، التي تشجع على تجديد المختبرات.

21 - وتؤيد ألمانيا بقوة دور الوكالة في النهوض بمعايير الأمان النووي وإرشادات الأمن النووي، التي تعتبر ضرورية أيضا للتطبيقات غير المتعلقة بالطاقة. وتدعو ألمانيا الدول الأطراف التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات ذات الصلة ولم تنفذها إلى القيام بذلك.

22 - وتواصل ألمانيا استثماراتها الكبيرة في التعاون الدولي في مجال بحوث تكنولوجيا الاندماج الطويلة الأجل وذات الوجهة التطبيقية. وتستضيف ألمانيا أحد مشاريع بحوث الاندماج الرائدة في العالم، Wendelstein 7-X، وتشارك، كدولة عضو في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، في مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي في فرنسا. كما أن ألمانيا تشيد بعمل الوكالة في مجال الاندماج النووي.

23 - وأضافت أن العلوم النووية تؤدي أيضا دورا في بحوث الفيزياء التي توفر الأساس للنهوض بالتطبيقات التي تعِد بتوفير فوائد في المستقبل. وتستضيف ألمانيا المركز الألماني للسنكروترون الإلكتروني، وهو أحد المراكز الرائدة في العالم لفيزياء المعجّلات. وإن مفاعلها البحثي في ميونيخ هو أحد أقوى مصادر النيوترونات وأكثرها تقدمًا ومعروف ببحوثه التطبيقية. كما أن ألمانيا أكبر مساهم في المنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

24 - وألمانيا ملتزمة بالحفاظ على معارفها وخبراتها في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية وخبرتها التقنية المتصلة بوقف تشغيل المرافق النووية وجوانب الأمان ذات الصلة وإدارة النفايات والتخزين المؤقت للنفايات المشعة والتخلص النهائي منها، وتطويرها وتبادلها. وتحقيقا لهذا الهدف، ستواصل ألمانيا أنشطة التعليم والتدريب والبحث والتعاون الدولي.

25 - **السيدة فرانسيس** (أستراليا): قالت إن بلدها يستفيد من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية منذ ما يقرب من 70 عاما. وقد أتاحت العلوم والتكنولوجيا النووية تصنيع الأدوية النووية، والتحقيق في منشأ الأمراض والتصدي للتحديات البيئية، بما في ذلك استدامة المياه وتغير المناخ والتلوث.

26 - ولأستراليا تاريخ طويل في دعم المبادرات الدولية للاستخدامات السلمية. فحتى الآن، قدمت في عام 2022 ملايين الدولارات في شكل مساهمات خارجة عن الميزانية إلى الوكالة. وقد دعم هذا التمويل مشاريع هامة، بما في ذلك مشروع التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وبرنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري، ومشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية. وبالنظر إلى الفوائد الواسعة النطاق للعلوم والتكنولوجيا النووية، من المهم أن تسلط الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الضوء على دورها الحيوي في التنمية الدولية.

27 - وبالنسبة إلى تقديم مقترحات محددة بشأن نص الوثيقة الختامية، فإن أستراليا ترحب بتضمينه لغة من الفرع المتعلق بالاستخدامات السلمية الوارد في كل من ورقة العمل المقدمة من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (NPT/CONF.2020/WP.10) وورقة العمل المقدمة من مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1). كما أن أستراليا تؤيد الاقتراح المتعلق بتيسير استمرار الحوار الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1.

28 - وتؤكد أستراليا أهمية برنامج الوكالة للتعاون التقني باعتباره آلية رئيسية للوفاء بالتزامات الدول الأطراف في إطار الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدمت أستراليا جزءا كبيرا من مساهمتها في برنامج التعاون التقني من خلال

مشـــاركتها البنّاءة في اتفاق التعاون الإقليمي من أجل البحث والتطوير والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية في آسيا والمحيط الهادئ. وقد وفر اتفاق التعاون الإقليمي، منذ إبرامه في عام 1972، إطاراً فعالاً للتنمية الإقليمية. ونُفذ أكثر من 170 مشـــروعا من مشـــاريع التعاون التقني و 650 دورة تدريبية و 500 4 محاضـــرة خبراء في مجالات رئيسية مثل صحة الإنسان والزراعة والأمان الإشعاعي والرصد البيئي.

29 - وتتســـم البرامج الإقليمية للعلوم والتكنولوجيا النووية بفعالية خاصـــة في تحقيق نتائج إنمائية دائمة. ولذلك، تؤكد أســـتراليا من جديد أهمية مواصـــلة تنفيذ الإجراءات 51 و 52 و 53 من خطة عمل المؤتمر الاســـتعراضـــي لعام 2010. كما أن تعزيز مشـــاركة المرأة في العلوم والتكنولوجيا النووية أمر أساسي لتنفيذ الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشـــار. وتدعم أســـتراليا ذلك من خلال القيام، بالشـــراكة مع الوكالة، بتنفيذ برنامج تدريبي ســـنوي "المرأة من أجل التثقيف والتواصل في مجال العلوم النووية"، وهو جزء من برنامج لتوفير التعليم المستمر للمعلمات والمهنيات في مجال التواصل العلمي. وإن المساواة وتمكين المرأة أمران حاســـمان لتحقيق الأهداف الإنمائية. ولذلك، فإن وفد بلدها يدعو إلى المشـــاركة الكاملة والمتســـاوية والمجدية للمرأة في جميع أنشطة نزع السلاح والاستخدام السلمي، بما في ذلك في تنفيذ المعاهدة واستعراضـها. وتؤيد أستراليا ورقة العمل المعنونة "من الركائز إلى إحراز التقدم: تعميم مراعاة المنظور الجنســـاني في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/WP.54)، التي تحدد تدابير عملية واضـــحة يمكن اتخاذها في هذا الصـــدد، وتطلب إدراج توصياتها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

30 - **الســـيد جيل دي لا ســـيرنا** (إســـبانيا): قال إن وفد بلده يؤيد الحق في الاستخدام السلمي للتطبيقات النووية، ويشدد على مساهمة التكنولوجيا النووية في تنمية الدول ورفاه مواطنيها ويفي بالتزامه بموجب الفقرة 2 من المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النووية بمواصـــلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض الســـلمية. ويشـــكل اســـتخدام التكنولوجيا النووية ومســـاهمتها في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة إنجازًا كبيرًا من إنجازات المعاهدة. وفي هذا الســـياق، ينبغي التنويه بالدور المركزي للوكالة وصندوق التعاون التقني التابع لها.

31 - وأضـــاف أن وفد بلده يولي اهتماما خاصـــا للتطبيقات النووية في مجال الصـــحة، وأن تصـــدي الوكالة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من خلال مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصـــدر (ZODIAC) هو دليل على إمكاناتها. ويمثل برنامج الوكالة الجديد من أجل علاج السرطان، أشعة الأمل، استجابة لحاجة كبيرة في مجال الصـحة العامة في البلدان النامية ويستحق دعم الدول. وبالنظر إلى مســـاهمة التكنولوجيا النووية في تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، من الضـــروري ضـــمان مزيد من التنســـيق بين المؤســـســـات، بما في ذلك داخل النظام الإنمائي الدولي. وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلده مبادرات مثل الحوار المستمر بشأن الاستخدامات الســـلمية والمقترحات والاســـتنتاجات الواردة في ورقة العمل NPT/CONF.2020/WP.36 المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

32 - وتابع يقول إن المسـألة الجنسـانية فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة هي من أولويات وفد بلده. وينبغي أن يدعم المؤتمر الاستعراضـي المبادرات الرامية إلى سد الفجوة بين الجنسين في مجال التكنولوجيا النووية، بوســـائل منها برنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري، وكذلك من خلال مبادرات تضمن تركيزا جنسانيا في مجال الاســـتخدامات الســـلمية للتكنولوجيا النووية، تمشـــيا مع الاقتراحات الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.54، والتي يؤيدها وفد بلده.

33 - **الأمير** ســـعود بن بدر بن ســـعود **آل ســـعود** (المملكة العربية الســـعودية): قال إن بلده يؤكد أن معاهدة عدم الانتشـــار تمنح الدول الأطراف الحق غير القابل للتصـــرف في تطوير وإنتاج الطاقة النووية والاســـتفادة منها للأغراض الســـلمية. كما أن للدول الأطراف الحق في استخدام الثروة الوطنية لاستخدام هذه الطاقة بطريقة آمنة ومأمونة. وقد شجع ذلك العديد من البلدان على الانضمام إلى المعاهدة والامتثال لها. وإن المملكة العربية السعودية تود الإعراب عن تقديرها للدور الهام الذي تقوم به الوكالة وعن تقديرها للجهود والمبادرات الرامية إلى تطوير التطبيقات الســـلمية للطاقة النووية في جميع المجالات ونقل المعارف ذات الصـــلة. وتدعم المملكة العربية الســـعودية بناء القدرات وتعزيز البحث والتطوير في المجال النووي للتوصـــل إلى حلول للتحديات العالمية؛ وكمصـــدر آمن ومســـتدام للطاقة النظيفة والمراعية للبيئة؛ ولاستثمار الثروة الوطنية؛ ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

34 - وتؤكد المملكة العربية السعودية أن أي تفسير للمعاهدة يهدف إلى منع نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية يتعارض مع أحكامها ومقاصدها. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلده جميع الدول الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

35 - **الســـيدة ألكســـندر** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها يرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لإبراز الدور الرئيســـي للعلوم والتكنولوجيا

النووية في التصدي للتحديات العالمية، لا سيما من خلال عملها المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19. وأعربت عن أمل المملكة المتحدة في أن يشدد المؤتمر الاستعراضي على الدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيات النووية على نطاق مجموعة من القطاعات والمسائل، لا سيما في تحقيق الأهداف. وينبغي تسليط الضوء على مسألتين بعينهما في إطار المناقشة الجارية بشأن تسخير العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية: الجهود المبذولة في سياق مبادرة الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية ودور التكنولوجيات النووية في التصدي لتغير المناخ.

36 - وأعربت عن امتنان المملكة المتحدة لقيادة رئيس المؤتمر الاستعراضي والمدير العام للوكالة في تعزيز الحوار بشأن الاستخدامات السلمية والنجاحات والتحديات المتبقية في إطار الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار. وقد أجريت مشاورات عالمية بشأن الاستخدامات السلمية حضوريا في جنوب إفريقيا ونيجيريا، وعبر الإنترنت أثناء الجائحة. وقد جمعت تلك المناسبات بين واضعي السياسات والخبراء التقنيين والوكالة لمناقشة الحواجز التي لا تزال تمنع الدول الأطراف من التمتع بفوائد الاستخدامات السلمية. وقد شكلت نتائج تلك المحادثات الأساس لمسعى جديد، وهو مبادرة الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية. وينبغي أن يوفر الحوار المستمر منتدى للتعاون والتآزر بين الدول الأطراف والوكالة والمنظمات الإنمائية. وسيُستخدم الحوار المستمر لوقوف على أصوات ووجهات نظر جديدة؛ وزيادة الوعي العالمي بالطريقة التي تعالج بها التكنولوجيات النووية التحديات الإنمائية؛ وتحديد فرص جديدة للمساعدة. وأعربت عن أمل المملكة المتحدة في أن تقدم المبادرة مساهمة هامة في استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية.

37 - وأضافت أنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يقر بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها التكنولوجيات النووية من حيث رصد تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه. وبينما لا ترغب جميع البلدان في السعي إلى الحصول على الطاقة النووية، من المهم الاعتراف بالدور الرئيسي الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية والتكنولوجيات الناشئة مثل المفاعلات الصغيرة النموذجية المتقدمة في دعم الطموحات الجماعية للوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر. وخلال الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تمكنت الوكالة من إبراز دور الطاقة النووية في التخفيف من حدة أزمة المناخ والتكيف معها. وستعمل المملكة المتحدة مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز التقدم السريع المحرز في مجال تغير المناخ والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها مؤتمر الأطراف.

38 - **السيدة غوميز ساردينياس** (كوبا): قالت إن وفد بلدها يؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة. وأعربت عن تقدير بلدها البالغ لتطبيق التكنولوجيات النووية في مجالات مثل الصحة والأمن الغذائي والبيئة، التي تعتبر أساسية لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لبلدها للفترة الممتدة حتى عام 2030.

39 - وأضافت أن وفد بلدها يعلق أهمية خاصة على التعاون التقني مع الوكالة. وقد أدت عقود من هذا التعاون إلى تحقيق إنجازات كبيرة بالنسبة إلى كوبا، مثل الأخذ بالتكنولوجيات الهجينة لتشخيص السرطان وعلاجه؛ وتطوير مجموعة متنوعة من الحبوب للأغذية والصيدلة؛ وإجراء دراسات لتطوير مستحضرات صيدلانية مشعة؛ واستخدام تكنولوجيا التشعيع كوسيلة للتعقيم في قطاعي الأغذية والصحة. واستُحدث إطار قانوني وتنظيمي، فضلا عن خدمات الحماية من الإشعاع، باتباع الممارسات الجيدة التي أوصت بها الوكالة.

40 - واستفاد بلدها من المشاريع الوطنية والإقليمية التي طورت بالتعاون مع الوكالة. وتتيح كوبا قدراتها للدول الأخرى الأعضاء في الوكالة، ولا سيما داخل المنطقة، من خلال توفير الخبراء والمرافق للمساهمة في الأخذ بالتكنولوجيات النووية. كما تتعاون بنشاط في إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

41 - واستدركت قائلة إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على بلدها من جانب واحد زاد من صعوبة حصول أمانة الوكالة على المعدات العلمية اللازمة لتنفيذ المشاريع في كوبا. وقالت إن وفد بلدها يؤكد من جديد اقتناعه بأن التعاون التقني مع الوكالة ينبغي أن يكون بمنأى عن أي شروط سياسية، على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل كوبا. ومن حق أقل البلدان نموا المشاركة مشاركة كاملة، على أساس قانوني وعادل ودون عائق أو تمييز، في نقل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في المجال النووي للأغراض السلمية، من أجل تحقيق أكبر قدر من الفوائد في سياق التنمية المستدامة.

42 - وينبغي رفع التدابير التقييدية التي تتخذها من جانب واحد بعض الدول الأطراف في المعاهدة، والتي تعوق الاستخدام السلمي للطاقة النووية من جانب دول أطراف أخرى. وفي هذا الصدد، أعربت عن تأييد وفد بلدها للاقتراح الداعي إلى تضمين التقرير فقرة تستند إلى صيغة متفق عليها من الفقرة 30 من قرار الجمعية العامة 1/70، التي اعتُمدت بتوافق الآراء. وتحث تلك الفقرة الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية. وإن وفد بلدها يكرر التأكيد على التوصيات الموضوعية ذات الصلة لإدراجها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الحالي الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.26.

43 - **السيد فيليبينس** (هولندا): قال إن للعلوم والتكنولوجيات النووية العديد من التطبيقات، بما في ذلك في مجالات الطاقة وسلامة الأغذية والعلاج الطبي واستكشاف الفضاء. ويمكن أن تؤدي هذه التطبيقات دورا هاما في التصدي للتحديات الأكثر إلحاحًا المتصلة بصحة الإنسان والحيوان، وإدارة المياه، والزراعة، وسلامة الأغذية، والتغذية، وأمن الطاقة، وحماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية. وقد استفادت هولندا من تطبيق التكنولوجيا والعلوم النووية بطرق شتى.

44 - وأضاف أن هولندا تعترف بدور الوكالة في تسريع وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار وبدور برنامج الوكالة للتعاون التقني في دعم الدول الأعضاء فيها في هذا الصدد. وإن هولندا تدفع دائما مساهمتها في صندوق الوكالة للتعاون التقني في الوقت المحدد وبالكامل، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى أن تحذو حذوها. كما أن هولندا تقدم بانتظام مساهمات خارجة عن الميزانية لدعم العمل الهام للوكالة، بما في ذلك مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية؛ وصندوق الأمن النووي، بما يشمل بعثات الوكالة إلى أوكرانيا؛ وبرنامج عدة اختبار الكشف عن كوفيد-19 من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية. وفي ضوء الحاجة إلى مزيد من التنوع والشمول من الناحية الجنسانية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية، تدعم هولندا برنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري.

45 - ولا يمثل برنامج الوكالة للتعاون التقني الآلية الوحيدة لتبادل التكنولوجيا والعلوم النووية. ويمكن للدول الأطراف أن تبذل جهودها لتحسين الشراكات التقليدية وغير التقليدية مع جهات منها الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تلتزم جميع هذه الشراكات بأعلى مستويات الأمان النووي والضمانات الأمنية وضوابط التصدير.

46 - وينبغي توسيع نطاق الاستفادة من فوائد الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية إلى أقصى حد ممكن عمليا، بسبل منها إدماجها في الخطط الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للشركاء الإنمائيين العمل معًا لتعزيز الاعتراف بالعلوم والتكنولوجيا النووية كأدوات لتحقيق التنمية ضمن الأطر الإنمائية والمناخية. وتدعم هولندا الحوار الهادف إلى تعزيز المعرفة بشأن إمكانات إسهام التطبيقات النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن بلده يشير، في هذا الصدد، إلى مبادرة الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية وسيتابع تطورها باهتمام.

47 - وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، وجه الانتباه إلى المقترحات المحددة بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الواردة في الفقرات 66 إلى 77 من الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.10؛ وورقة العمل المعنونة "تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية: أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" المقدمة من أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.22)؛ والتوصيات 34 إلى 39 من ورقة العمل المقدمة من مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1)؛ وورقة العمل المعنونة "تسخير الذرة من أجل التراث: الاستخدام السلمي للتقنيات النووية في علوم التراث" المقدمة من البرازيل وفرنسا ومصر وهولندا (NPT/CONF.2020/WP.63). واختتم قائلا إن هولندا تشير إلى الإعلان الوزاري المعتمد خلال المؤتمر الوزاري المعني بالعلوم والتكنولوجيا النووية: التصدي للتحديات الإنمائية الراهنة والمستجدة، المعقود في فيينا في عام 2018.

48 - **السيدة لازارو** (الفلبين): مشيرة إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، قالت إنه يتعين على المؤتمر أن يرحب فيها أولا بالمساهمة الكبيرة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في التنمية المستدامة وفي النهوض بالمعارف العلمية؛ ثانيًا، أن يعترف بالدور الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا النووية في التخفيف من آثار أزمة المناخ والتكيف معها؛ ثالثًا، أن يعترف بأن الاستخدامات السلمية لها دور هام تؤديه في تحقيق انتعاش اقتصادي شامل ومستدام من جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي؛ رابعًا، أن يدرك أن ثمة حاجة أساسية إلى تعزيز نقل التكنولوجيا

والمعارف النووية وتبادلها مع البلدان النامية؛ خامسا، أن يشجع مشاركة أكبر للمرأة في القطاع النووي، بما في ذلك في مجالات العلوم والهندسة والتعليم ونزع السلاح وجهود عدم الانتشار والدبلوماسية.

49 - وإن النجاحات والمساهمات القيمة المتصلة بالركيزة الثالثة لمعاهدة عدم الانتشار توفر أسبابا عديدة للاحتفال. ولا تزال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية توفر الأدوات اللازمة للتوصل إلى فهم أعمق للعالم. فعلى وجه الخصوص، إن تقنيات النظائر تتيح دراسة المناخ، ودورة المياه وامتصاص المغذيات، وتتبع السموم والملوثات في البيئة؛ وتوفر حلولًا للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحًا في العالم، بما في ذلك تغير المناخ والجوائح والسرطان والتلوث؛ ويمكن أن تضمن الأمن الغذائي وأمن المياه والطاقة. وتدعم التطبيقات النووية البلدان النامية، مثل الفلبين، في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتصلة بالقضاء على الجوع، وتعزيز الصحة الجيدة والرفاه، وضمان توافر المياه النظيفة واتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ.

50 - ومضت تقول إن جائحة كوفيد-19 تسببت في أزمة غير مسبوقة، مما أدى إلى انحسار المكاسب الإنمائية الهشة وتراجع قدر كبير من التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فإن كثيرا من الناس في العالم النامي وقعوا في براثن الفقر، أو يواجهون خطر الحرمان من الغذاء أو الماء أو إمكانية الحصول على الرعاية الصحية، أو أنهم عاطلون عن العمل أو يعيشون في ظروف غير آمنة. وفي هذا الصدد، يجب اعتبار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عنصرا حاسما في تحقيق تعاف شامل ومستدام على الصعيد العالمي في أعقاب الجائحة. ويتسم بناء القدرات بالأهمية أكثر من أي وقت مضى من أجل ضمان حصول البلدان النامية على الأدوات المناسبة لإعادة البناء بشكل أفضل.

51 - وتواصل الفلبين دعم استمرار المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة إلى الدول الأعضاء وكذلك أعمال البحث والتطوير القيمة التي تقوم بها الوكالة في إطار مختلف التطبيقات النووية.

52 - **السيد هولوبتز** (النمسا): قال إن بلده يدعم بقوة الحق غير القابل للتصرف في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إلا أن الطاقة النووية لا تتوافق مع التنمية المستدامة وليست خيارًا عمليًا للتصدي لتغير المناخ. وإن حق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية يشمل الحق في اختيار الاستخدامات التي يعتبرها كل منها الأنسب. ولدى العلماء وواضعي السياسات والجهات الفاعلة في هذا القطاع آراء متباينة بشأن المساهمة المحتملة للطاقة النووية في التصدي لتغير المناخ. وإن المعاهدة لا تتناول مسائل تغير المناخ التي تُناقش في منتديات الأمم المتحدة الأخرى. ولذلك، فإن وفد بلده يعارض تضمين الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي أي نص يتعلق بما يمكن أن تسهم به الطاقة النووية في العمل المناخي. وتختلف الآراء بشأن هذه المسألة اختلافا كبيرا، وأي لغة من هذا القبيل من شأنها أن تصرف الانتباه عن المسائل التي تناقشها اللجنة والتي يوجد بالفعل توافق في الآراء بشأنها.

53 - وستظل التكنولوجيات النووية ذات الصلة بالأغذية والزراعة والصحة العامة والعلوم البيئية مهمة. ويمثل التعاون التقني جزءا لا يتجزأ من أنشطة بلده في مجال العلوم النووية. وعلى الرغم من إبقائها على تحفظاتها إزاء توليد الطاقة النووية، فإن النمسا تؤيد كل التأييد الأنشطة المنفذة في المجال الأوسع للتطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية غير المتعلقة بالطاقة. كما تواصل دعم التحديث الجاري لمختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في سايبرسدورف، بالنمسا، في إطار مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية.

54 - **السيد ماكس** (السويد): قال إن وفد بلده يؤيد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، شريطة أن تُحترم متطلبات عدم الانتشار والتحقق بموجب المعاهدة احتراما تاما وأن يتسنى الحفاظ على أعلى مستويات الأمان والأمن. ويعلق وفد بلده أهمية كبيرة على تطبيق التكنولوجيات النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويقر بالدور الرئيسي للوكالة في مساعدة الدول الأطراف على القيام بذلك. كما أن السويد كانت وستظل داعما قويا لأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية. كما أنها تدعم برنامج أشعة الأمل، لا سيما فيما يتعلق بالتشخيص المبكر لسرطان عنق الرحم وعلاجه في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مما يدل على التزامها بالمساواة بين الجنسين وبسياستها الخارجية النسوية.

55 - وتواصل السويد تقديم الدعم من خارج الميزانية لمشروع التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي الذي تضطلع به الوكالة لمواجهة التهديدات التي تشكلها الجسيمات البلاستيكية الدقيقة على الحياة البحرية والتصدي لها. كما أنها تكرر الإعراب عن دعمها لمبادرة

الحوار المستمر بشأن الاستخدامات السلمية، وتتطلع إلى استكشاف العمل الجماعي تحقيقا للأهداف المشتركة.

56 - وأضاف أن السويد تحترم حق جميع الدول في اتخاذ قرار بشأن مصادرها المختلطة للطاقة، إلا أنها تقر أيضا بالدور الهام للطاقة النووية في مكافحة تغير المناخ. ويرد مزيد من التفاصيل عن المواقف التي اتخذتها السويد في ورقة العمل المقدمة من مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1)، وأعرب عن أمله في أن تنظر اللجنة في توصياتها.

57 - **السيد فريمي** (فرنسا): قال إن تطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية يجب أن يقترن بتنفيذ إطار قوي لعدم الانتشار وبأعلى معايير الأمان والأمن النوويين. فمن شأن هذه المعايير أن تتيح وتيسر تطوير تلك الاستخدامات. وقد قدمت فرنسا بالتفصيل عرضها لتقديم دعم حكومي دولي في ورقة العمل المعنونة "إطار عمل للتعاون النووي للأغراض السلمية" (NPT/CONF.2020/WP.27). ولا ينبغي أن تكون الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية على حساب احترام نظم مراقبة الصادرات، التي لا غنى عنها في مكافحة الانتشار. وإن وفد بلده يؤيد عمل الوكالة، الذي يسهم، من خلال برامجها للتعاون التقني، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويضمن التطوير الآمن والمسؤول للتكنولوجيات النووية. وتمثل المساعدة في شراء المعدات والمواد عنصرا رئيسيا من عناصر ذلك التعاون، كما أن توفير التدريب وخدمات بناء القدرات لدول في مجال استخدام التكنولوجيات النووية يمكن من إتقانها على المدى الطويل.

58 - وتقدم فرنسا مساهمات مبتكرة لتعزيز التدريب تحت رعاية الوكالة وكما هو مبين في ورقة العمل المعنونة "مبادرة دولية جديدة لبناء القدرات على تعزيز أوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية" (NPT/CONF.2020/WP.65). وينوه وفد بلده بمختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية غير المتعلقة بالطاقة في مجالات مثل الصحة والزراعة والتغذية وإدارة المياه والتراث الثقافي وتلوث المحيطات. وإن ورقة العمل المقدمة من فرنسا والمعنونة "الإجراءات التي اتخذتها فرنسا من أجل التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للطاقة النووية والإشعاعية في إطار الركيزة الثالثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/WP.40) تحدد 22 من الإجراءات الوطنية المضطلع بها لدعم تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أن التكنولوجيات النووية قدمت مساهمات أساسية في مكافحة جائحة كوفيد-19، وإن وفد بلده يشكر الوكالة على المساعدة التي قدمتها إلى البلدان أثناء الجائحة.

59 - وأضاف أن التكنولوجيات النووية لا غنى عنها لتعزيز قدرات الدول على الكشف عن الأمراض الحيوانية المصدر ومكافحتها، وأن وفد بلده يدعو جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تنسيق جهودها لتقديم المساعدة إلى الدول تحقيقا لتلك الأغراض.

60 - وتابع قائلا إن وفد بلده يشجع تبادل المعارف على النحو المبين في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.63. وينبغي نشر برامج التعاون التقني على المستوى الإقليمي والاستفادة من أوجه التآزر. وإن فرنسا تدعم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في المبادرات الأخيرة مثل برنامج أشعة الأمل، ومبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، ومشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، وكذلك برنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري، لتعزيز عمل الشابات في جميع الميادين ذات الصلة بالمجال النووي. وإن وفد بلده يود تسليط الضوء على دور نظام الضمانات، الذي يتيح التطوير الآمن والمسؤول لاستخدام الذرة في الأغراض السلمية، والتنويه بنجاح وأثر المؤتمر الاستعراضي الأول للأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

61 - واختتم قائلا إن فرنسا من البلدان التي تعمل على بناء مرافق تخزين نهائي للنفايات النووية، وقد صُمم مركزها الصناعي للتخزين الجيولوجي بحيث يكون مكانا لتخزين النفايات العالية الإشعاع الناجمة عن الأنشطة النووية. وهذه المبادرات ضرورية لضمان الاستخدام المستدام للتكنولوجيات النووية في الأغراض المتعلقة بالطاقة وغير المتعلقة بالطاقة. وفرنسا ملتزمة بشكل خاص بضمان الحماية المناسبة فيما يتعلق بمصادر النفايات من القطاعين الصناعي والطبي. وتدعم فرنسا التكنولوجيات النووية، إلا أنها تسعى أيضًا إلى تشجيع استخدام التكنولوجيات البديلة للحد من إنتاج النفايات النووية، واستخدام اليورانيوم المنخفض التخصيب بدلاً من اليورانيوم العالي التخصيب، حيثما أمكن ذلك.

62 - **السيدة تشو** جيون جين (جمهورية كوريا): قالت إنه من الضروري تعزيز التعاون الدولي في تنسيق الأطر القانونية للتكنولوجيات النووية المبتكرة، مثل المفاعلات الصغيرة النموذجية. وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك جمهورية كوريا في برنامج ذي صلة، بقيادة الولايات المتحدة، لتعزيز مشاريع بناء القدرات في البلدان التي تشرع

في حيازة هذه المفاعلات. وأعربت عن تقدير وفد بلدها للدور المركزي للوكالة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية ورحبت بمختلف جهود الوكالة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على التحديات العالمية التي تواجهها في تطبيق التكنولوجيات النووية، مثل تلك التي تُعتمد من خلال مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر ومشروع التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي. وقد قدم بلدها مساهمات خارجة عن الميزانية إلى هذه المشاريع وسيواصل توفير الدعم لها.

63 - **السيد واردن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يؤكد من جديد دعمه للدور الحاسم للوكالة في نشر العلوم والتكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، بما في ذلك برنامج الوكالة للتعاون التقني وإدارة العلوم والتطبيقات النووية التابعة لها. وبالنظر إلى التمويل من خارج الميزانية المقدم من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، التي ساهمت فيها الولايات المتحدة، فإن وفد بلده يرحب بتضمين تقرير اللجنة نصا يسلط الضوء على تلك المبادرة. كما ينبغي أن يعكس التقرير صراحة بعض الأعمال المتعددة التخصصات الجديدة للوكالة التي تظهر إمكانات الاستخدامات السلمية في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

64 - وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية للتقنيات النووية في الأغذية والزراعة، وتقنية تعقيم الحشرات، ومبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، وبرامج شبكة مختبرات التشخيص البيطري في أفريقيا وآسيا، ومشروع التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وبرنامج العمل من أجل علاج السرطان، والبرنامج الرائد "أشعة الأمل"، والعديد من المشاريع المنفذة في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني، ودعمها للعمل الذي يهدف إلى تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة. وقال إن الولايات المتحدة تفتخر بتوفير دعم كبير لمختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في سايبرسدورف، بالنمسا، ولما تقوم به من عمل هام.

65 - واختتم قائلا إن وفد بلده يقترح أن يشير تقرير اللجنة على وجه التحديد إلى أهمية تعزيز التنوع والشمول من الناحية الجنسانية في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. وقد ساهمت الولايات المتحدة في برنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري وترحب بإدراج إشارة محددة إلى ذلك البرنامج في التقرير.

66 - **السيدة هوروشانو** (رومانيا): قالت إن بلدها يؤيد بشدة الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، بما يتفق مع أحكام المعاهدة. وإن رومانيا تواصل دعم برنامج الوكالة للتعاون التقني من خلال المشاريع المتصلة بالأمان والأمن النوويين مع القيام في الوقت نفسه بتقديم مساهمات عينية منتظمة وتبادل الخبرات الفنية وأفضل الممارسات، وبالتالي المساهمة في تعزيز فعالية البرنامج وكفاءته. وقد طورت رومانيا طائفة واسعة من الأنشطة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية اعترافاً بالدور الرئيسي الذي تؤديه في تنفيذ خطة عام 2030، لا سيما في مجالات صحة الإنسان والطاقة والصناعة والسلامة من الإشعاع النووي والأغذية والزراعة.

67 - وإن معهد بيتشتي للبحوث النووية في رومانيا هو جزء من برنامج المراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث المعيّنة من الوكالة في مجالات التعليم والتدريب ومشاريع البحث والتطوير المشتركة. كما أعلنت رومانيا عزمها على القيام، بالشراكة مع الولايات المتحدة، ببناء مفاعل صغير نموذجي باستخدام التكنولوجيا النظيفة المبتكرة، وبالتالي اتخاذ خطوة جريئة للنهوض بالعمل المناخي وضمان إمكانية الوصول إلى الطاقة النظيفة في جزء حيوي من أوروبا.

68 - وأعربت عن رغبة وفد بلدها في التأكيد على التوصيات الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1، وعن أمله في أن تتمكن جميع الأطراف من العمل معا لتحسين الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من خلال حوار مستمر.

69 - **السيد شيلسترايت** (بلجيكا): قال إن تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية من عناصر التمكين الهامة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، وإن أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن بلجيكا تدعم صندوق الوكالة للتعاون التقني، وتدفع بالكامل حصتها المحددة وتقدم مساهمات إضافية خارجة عن الميزانية، بما في ذلك إلى مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في سايبرسدورف، بالنمسا. وعلاوة على ذلك، عُيّن مركز البحوث النووية البلجيكي رسميًا جزءا من برنامج المراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث التابع للوكالة.

70 - وأضاف أن الاتفاقات الحكومية الدولية المتعلقة بالتعاون النووي المدني يمكن أن تكون أداة مفيدة لتوسيع نطاق فوائد التطبيقات النووية. فهي تتضمن تحديدا واضحا للأهداف والالتزامات المتبادلة

للبلدان الشريكة، مما يوفر اليقين القانوني ويساعد على ترشيد عملية مراقبة الصادرات. وقال إن وفد بلده يؤيد إطار العمل للتعاون النووي للأغراض السلمية الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.27.

71 - وتابع قائلا إن بلجيكا تؤيد أيضا تيسير الحوار لدعم التعاون المعزز في الاستخدامات السلمية، على النحو المتوخى في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1. وإن هذه المبادرة من شأنها أن تنشئ إطارًا مرنًا تُؤخذ بموجبه الأصوات ووجهات النظر الجديدة في الاعتبار. وإن زيادة الوعي العالمي بالتطبيقات العديدة للتكنولوجيات النووية من شأنه أن يساعد على تحديد فرص جديدة للمساعدة في مجال الاستخدامات السلمية، وبالتالي أن يساعد على التصدي للتحديات الإنمائية.

72 - وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يطلب إلى الدول تطبيق تفاهمات لجنة زانغر، التي تهدف إلى تنفيذ الالتزامات بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار. وينبغي تشجيع الدول على التقيد بالمبادئ التوجيهية المشتركة لمجموعة موردي المواد النووية.

73 - واختتم قائلا إن بلجيكا ستواصل استثمارها في التكنولوجيا النووية. وإن بلده يُعد أحد المنتجين الرئيسيين للنظائر المشعة الطبية، التي تؤدي دورًا حيويا في تشخيص السرطان وعلاجه. وفي عام 2018، بدأ مركز البحوث النووية البلجيكي في بناء مفاعل بحثي مختلط متعدد الأغراض لتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة. وسيكون هذا المفاعل الجديد عالي الأداء ومتعدد الاستخدامات وسيجري بحوثا في المواد النووية وفي العلوم النووية. وسيولى اهتمام خاص لتحويل النفايات المشعة وإنتاج نظائر مشعة جديدة للأغراض الطبية.

74 - **السيدة أونزاغا** (الأرجنتين): قالت إن الأرجنتين، من خلال لجنتها الوطنية للطاقة الذرية، وضعت برنامجا نوويا متقدما للأغراض السلمية ضمن إطار مؤسسي قوي. وقد تم الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير والابتكار في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالتعاون مع الدولة والجامعات والقطاع. ونُفذت عدة مشاريع وبرامج وأنشطة، بما في ذلك مشروع مفاعل صغير نموذجي؛ وجرى تطوير نظائر مشعة ومستحضرات صيدلانية مشعة معروفة واستحداث أخرى جديدة للأغراض الطبية؛ وعُززت الموارد البشرية والتكنولوجية في مجال العلاج الإشعاعي. وفي الأرجنتين، يجري بناء أول مركز للعلاج بالبروتونات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

75 - وأضافت قائلة إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يقر بأهمية الطاقة النووية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يعيد تأكيد الدور الحيوي للوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وإن الأرجنتين تدعو الدول إلى تعزيز الوكالة وبرنامجها للتعاون التقني. فمن المهم أن يكون لدى صندوق الوكالة للتعاون التقني، وهو أداة أساسية لتنفيذ برنامج التعاون التقني، موارد مضمونة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. ومن المهم أيضا العمل بنشاط على تعزيز مشاركة المرأة في برنامج التعاون التقني لتقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز المنظور الجنساني في المجال النووي. وتقود النساء أكثر من 50 في المائة من مشاريع الوكالة في مجال التعاون التقني على الصعد الوطني والإقليمي والأقاليمي. وبالنظر إلى الطابع الشامل للمسائل الجنسانية على نطاق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار، تأمل الأرجنتين في أن يتناول المؤتمر من جديد المسائل الواردة في البيان المشترك بشأن المسائل الجنسانية والتنوع والشمول، الذي قدمته كندا نيابة عن مجموعة واسعة من الدول خلال المناقشة العامة (انظر NPT/CONF.2020/SR.7، الفقرات 1 إلى 5).

76 - وتنوه الأرجنتين بالجهود التي تبذلها الوكالة لإطلاق مشروعها لتجديد مختبرات التطبيقات النووية. فهذه الجهود تتيح فرصا حقيقية للتطبيقات النووية، مما يمكن البلدان النامية من استخدام التكنولوجيا النووية لمكافحة السرطان، وزيادة الكفاءة في الزراعة، وإجراء البحوث بشأن الأمراض البشرية والأمراض الحيوانية المصدر. كما ينبغي التنويه بالمساهمات المقدمة في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية.

77 - **السيدة حسن** (العراق): قالت إن برنامج الوكالة للتعاون التقني هو أحد المقاصد الرئيسية للوكالة وإن وفد بلدها يشدد على أولوية الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال التعاون التقني لصالح بلدها والبلدان النامية الأخرى. ويتسم البرنامج بالأهمية من حيث بناء القدرات ونقل التكنولوجيا بالنسبة إلى مختلف التطبيقات النووية، لا سيما في مجالات مثل الصحة والزراعة وإدارة الموارد المائية، ومن حيث تطوير المفاعلات. كما أنه مفيد في إعادة تأهيل البنى التحتية حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا والعلوم النووية وتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة.

78 - وأضافت أن وفد بلدها يدعو الوكالة والدول الأعضاء فيها إلى أن تعزز ما تقدمه من مساعدة تقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من خلال التعاون الدولي. وقد شددت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010 على ضرورة احترام قرارات

الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بحصولها على الطاقة النووية في المستقبل للأغراض السلمية، دون قيود ومن خلال التعاون الدولي. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في أن تعكس الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 هذا الموقف.

79 - **السيد لي** سوي (الصين): قال إن الاستخدام السلمي للطاقة النووية له مزايا فريدة ودور هام في تنفيذ خطة عام 2030 والتصدي لتغير المناخ العالمي. ويجب أن تدعو الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2020 الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الاستفادة الكاملة من دور المعاهدة في خدمة السلام والتنمية على الصعيد العالمي وفي معالجة مسائل عدم الانتشار والاستخدامات السلمية بطريقة متوازنة بحيث يصبح التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية معلما بارزا جديدا من معالم المعاهدة.

80 - وفي عام 2022، قامت بعض البلدان، تحت ستار عدم الانتشار، برسم خطوط أيديولوجية وبتوسيع مفهوم الأمن القومي وباستخدام النظام المتعدد الأطراف لمراقبة الصادرات كأداة جيوسياسية. ويجب أن تناشد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي جميع الدول تجنب تسييس الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومعارضة إقامة حواجز تقنية اصطناعية وتطبيق قيود مفرطة، والامتناع عن استخدام ذريعة الأمن القومي لقمع الصناعات في الدول الأخرى، والحفاظ على التعاون الدولي العادي.

81 - وتعلق الصين أهمية كبيرة على دور الطاقة النووية في بناء نظام نظيف بالغ الكفاءة لمصادر الطاقة. أما مفاعل هوالونغ 1 من الجيل الثالث الذي أجرت الصين البحوث بشأنه وطورته، فهو حاليا في طور التشغيل التجاري على الصعيدين المحلي والخارجي. وفي حزيران/يونيه 2022، كان لدى الصين 54 وحدة طاقة نووية قيد التشغيل بقدرة مركبة قدرها 55,81 جيغا واط. وتوفرت أيضا 24 وحدة تمت الموافقة عليها أو كانت قيد الإنشاء، بقدرة إنتاجية قدرها 27,46 جيغا واط.

82 - وتعمل الصين بنشاط أيضا على تعزيز التطبيقات المتنوعة للتكنولوجيا النووية في المجالات غير المتعلقة بالطاقة لبناء النظام الصناعي لهذه الاستخدامات، بإنتاج سنوي يقترب من 700 بليون رنمينبي. وتستخدم الصين أيضًا التكنولوجيات النووية للتخلص من المياه المستعملة والنفايات الطبية، وبالتالي تقدم مساهمات فريدة في العمل الذي يهدف إلى السيطرة على جائحة كوفيد-19.

83 - ومن خلال قنوات الوكالة للتعاون التقني، تقوم الصين بتوسيع نطاق المساعدة التقنية المقدمة إلى بلدان نامية أخرى، وأصبحت بالفعل ثاني أكبر مانح لصندوق الوكالة للتعاون التقني، بفضل مساهمات بلغ مجموعها قرابة 100 مليون دولار في آب/أغسطس 2022. وعلى مر السنين، استضافت الصين أكثر من 000 4 زائر من بلدان نامية أخرى لأغراض التعليم والتدريب المستمرين في مجال العلوم والتكنولوجيا، وأرسلت أكثر من 000 3 خبير إلى البلدان النامية لتقديم الخدمات. ووقعت الصين أيضا مع أكثر من 30 بلدا اتفاقات تعاون حكومي دولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومن ثم فهي تسهم في تقاسم فوائد الطاقة النووية وتعزيز الرخاء الاجتماعي والاقتصادي بطريقة عملية ومفيدة للطرفين.

84 - وفي الختام، أعرب عن أمل وفد بلده في أن تبين الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي بوضوح حق جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأن تشجع البلدان المتقدمة والوكالة على زيادة ما يقدم من مساعدة ودعم إلى البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها الفعلية ومنحها معاملة تفضيلية.

85 - **السيدة هيبيل - ماسيس** (كندا): قالت إن كندا تدعم بقوة الجهود المبذولة لتشجيع الابتكار في العلوم والتكنولوجيا النووية كوسيلة للتصدي لمختلف التحديات العالمية المستمرة، بما في ذلك أزمة المناخ، وجائحة كوفيد-19، وانعدام أمن الطاقة، والاحتياجات الإنمائية المستمرة. فقد وفرت كندا مثلا خلال الجائحة مصادر مشعة على الصعيد العالمي لاستخدامها في تعقيم المعدات عندما كانت الإمدادات من معدات الوقاية الشخصية شحيحة.

86 - كما أن كندا رائدة في نشر المفاعلات الصغيرة النموذجية، بما يشمل العمل مع الشركاء الثنائيين والوكالة لتطوير وتنسيق العملية التنظيمية للسماح ببناء هذه المفاعلات على نحو يضمن الأمان والأمن والكفاءة في جميع أنحاء العالم. ويمثل نشر المفاعلات الصغيرة النموذجية وتكنولوجيات المفاعلات المتقدمة فرصة هامة للإسهام بشكل كبير في التصدي لتغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

87 - وأضافت أن وفد بلدها يطلب إلى المؤتمر الاستعراضي أن يشجع جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على استكشاف الفرص لتوسيع نطاق التواصل مع البلدان المنضمة حديثا إلى النادي النووي، ولا سيما تلك التي تسعى إلى التصدي لتغير المناخ، والحصول على الاستقلال في مجال الطاقة، والاستفادة من التطبيقات الطبية النووية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشمل

هذه الفرص المساهمة في برنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي يوفر دعماً حيوياً للبلدان الحديثة العضوية والبلدان النامية التي تسعى إلى استغلال الطاقة النووية. واعترافا بأهمية توسيع نطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، فإن كندا تقدم مساهمات مالية هامة إلى البرنامج. كما أن كندا تقدم مساهمات مالية منتظمة دعما للجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تيسير الضمانات من خلال التوجيه التصميمي للمفاعلات الصغيرة النموذجية وتكنولوجيات المفاعلات المتقدمة.

88 - ومضت تقول إن وفد بلدها يقر بأن الانخراط في التعاون النووي للأغراض السلمية ينطوي على مسؤولية كبيرة، ويطلب إلى المؤتمر الاستعراضي أن يؤكد على أنه ينبغي للدول التي تشارك في التعاون النووي أن تفعل ذلك وفقا لتوجيهات وأفضل ممارسات النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تلتزم بأعلى معايير الأمان والأمن وعدم الانتشار في استغلالها للتطبيقات النووية السلمية. وإن اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي يمثلان تلك المعايير ويشكلان عنصراً أساسياً في إتاحة البحث والتطوير في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

89 - وبغية تحقيق هذا الغرض، ينبغي أيضا تطبيق الابتكار من أجل تطوير تكنولوجيات جديدة من شأنها تحسين فعالية تدابير الأمان والأمن النوويين وإمكانية الوصول إليها وتطبيقها، بما يشمل التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه الحماية المادية وأمن الحواسيب بالنسبة إلى المرافق والمواد النووية. وفي الوقت نفسه، إن أهمية الابتكار لا تكمن في التكنولوجيات فحسب، بل أيضًا في تنوع الأشخاص المشاركين في المناقشة. وإن كندا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في المجال النووي، وتعتز بمساهمتها في برنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري. كما أن كندا تسعى إلى حث الشابات والفتيات على السعي إلى الحصول على التعليم ومزاولة المهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وإن وفد بلدها يشجع المؤتمر الاستعراضي على الاعتراف بالدور الأساسي للمرأة في الوثيقة الختامية.

90 - واختتمت قائلة إن ضمان مشاركة مجتمعات محلية متنوعة يشمل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية. وإن إدماج وجهات نظرهم ومجتمعاتهم المحلية في المناقشات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والتطوير في المجال النووي يضمن إدماج مجموعة متنوعة من وجهات النظر في جميع جوانب تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية.

91 - **السيد كامارا** (البرازيل): قال إن التعاون العلمي أساسي لإحراز تقدم في جميع مجالات المجتمع المعاصر. إلا أن المكافآت الناشئة عن التطبيقات العلمية غالبًا ما تقتصر، للأسف، على مجموعة صغيرة من البلدان. واستناداً إلى تجربة البرازيل كبلد يتلقى المساعدة التقنية ويقدمها، يقترح وفد بلده أن يسعى المؤتمر الاستعراضي إلى معالجة تحديات عدة.

92 - أولا، ينبغي للبلدان أن تجد الوسائل الكفيلة بمعالجة نقص القدرات التقنية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، وأن تضع برامج تعاون تقني وتنفذها. وينبغي تجديد الجهود التي تهدف إلى تدريب الموظفين المكلفين بتنفيذ هذه البرامج في تلك البلدان. ثانياً، ينبغي إعادة النظر في تخصيص موارد صندوق الوكالة للتعاون التقني. إذ ينبغي إعطاء الأولوية القصوى لأقل البلدان نموا. ثالثًا، يجب أن يستهدف التعاون الجهات المتلقية، وليس الجهات المانحة. إذ ينبغي أن تمسك الدول المتلقية على الدوام بزمام برامج التعاون التقني، بغض النظر عن المبالغ التي تقدمها البلدان المانحة. رابعا، ودون المساس بمتطلبات الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية، لا ينبغي أن تُفرض أي قيود على فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما يمثل حقا غير قابل للتصرف. وأخيرا، ينبغي التمسك بالدور المركزي الذي تضطلع به الوكالة، في ضوء المادة الأولى من نظامها الأساسي. وينوه وفد بلده بالمبادرات التكميلية ولكنه يصر على أن الوكالة تتمتع بالوضع الأمثل لتنسيق الجهود في المجالات ذات الصلة بالنظر إلى ما تتمتع به من خبرات وتجارب وشرعية.

93 - واختتم قائلا إن البرازيل طورت تقنيات لمكافحة أمراض المناطق المدارية عن طريق تعقيم البعوض باستخدام جرعات منخفضة من الإشعاع، وأتاحت هذه التقنيات للوكالة والبلدان الشريكة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المواقف التي اتخذتها البرازيل في ورقة العمل التي قدمها وفد بلده بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (NPT/CONF.2020/WP.72)، والتي يأمل أن تسهم في إعداد تقرير اللجنة.

94 - **السيدة كوينتيرو كوريا** (كولومبيا): قالت إن وفوداً عديدة تحدثت عن أهمية نقل المعارف والتكنولوجيات والمعدات للاستخدامات السلمية، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار ونظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وعن المساهمة الهائلة للتطبيقات النووية في التنمية المستدامة. بل إن عدة وفود قدمت معلومات مفصلة عن تطبيقات محددة ومدى إسهامها في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة. وقد نوهت الدول بعمل الوكالة وأقرت بأهمية برنامجها للتعاون التقني وصندوقها للتعاون التقني، حيث أنها أدركت أن نقل المعارف والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية يتحقق من خلال التعاون التقني.

95 - وتؤكد البيانات التي أدلت بها الوفود أهمية ضمان تزويد برنامج الوكالة للتعاون التقني بموارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها، وكذلك ضرورة مضاعفة الجهود في هذا الصدد. وينبغي أن تعكس الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي ضرورة تعزيز تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة.

96 - واختتمت قائلة إن كولومبيا تكرر تأكيد أهمية تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في مجال التطبيقات النووية وتطلب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار في مختلف المشاريع المنفذة في إطار برامج التعاون التقني. وينبغي أيضا إدراج نهج جنساني في سياسات وبرامج نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك في جهود تعزيز العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقاتها لأغراض التنمية.

97 - **السيد هوستفيت** (النرويج): قال إن تطبيقات التكنولوجيا النووية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز السلام والصحة والازدهار وفي التصدي لتغير المناخ، وإن وفد بلده يشجع المؤتمر الاستعراضي على الاعتراف بدور الطاقة والتكنولوجيا النووية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمن خلال برنامجها للتعاون التقني على سبيل المثال، تقوم الوكالة بدور أساسي في مساعدة الدول على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما في ذلك القدرات التنظيمية، من أجل التطبيق الآمن والمأمون والسلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يعترف المؤتمر بدور مبادرة الاستخدامات السلمية كآلية هامة لتوسيع نطاق فوائد الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. وقد خصصت النرويج في الآونة الأخيرة مليون دولار للمبادرة وتدعم برنامج الزمالات - ماري سكلودوفسكا - كوري لزيادة عدد النساء العاملات في المجالات ذات الصلة بالطاقة النووية.

98 - وتؤيد النرويج الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للعمل معا من أجل تحسين الاستفادة من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية من خلال الحوار المستمر الوارد بيانه في الوثيقة NPT/CONF.2020/WP.46/Rev.1. وينصب تركيز الحوار على استقطاب أصوات ووجهات نظر جديدة، وتعزيز الوعي العالمي بالكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيات النووية أن تتصدى للتحديات الإنمائية، وتحديد فرص جديدة للمساعدة في مجال الاستخدامات السلمية.

99 - وأعرب عن رغبة وفد بلده أيضا في تسليط الضوء على التوصيات الواردة في ورقة العمل المقدمة من مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2020/WP.3/Rev.1)، التي تغطي مواضيع ذات صلة بالعديد من مجموعات المواضيع التي تتناولها اللجنة.

100 - **السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه بالنسبة إلى المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار، إن حكومته لن توافق أبدًا على أي اقتراح من شأنه أن يطعن أو يقيد الحق السيادي لدولة طرف في الانسحاب من المعاهدة أو يفرض شروطًا عليه. فقد كان هذا الحق المتأصل جزءًا لا يتجزأ من الحل الوسط الذي أدى إلى إبرام المعاهدة. وإن المادة العاشرة خالية من أي غموض: فهي تعترف بالحق غير المشروط لأي دولة طرف في الانسحاب من المعاهدة من باب ممارسة سيادتها الوطنية، كما أنها تنشئ آلية قانونية تمكن الدولة الطرف من إنهاء التزاماتها بموجب المعاهدة والانسحاب منها إذا قررت أن مصالحها العليا معرضة للخطر بسبب أحداث استثنائية ذات الصلة بموضوع المعاهدة. ويكون البت في وجود مثل هذه الأحداث الاستثنائية خاضعا لكامل تقدير الدولة المنسحبة. وتشمل الأحداث الاستثنائية ذات الصلة بموضوع المعاهدة، في جملة أمور، عدم الامتثال للالتزامات في مجال نزع السلاح النووي؛ وانتهاك الالتزام بتيسير تبادل التكنولوجيات النووية والتعاون النووي المدني؛ والهجمات العسكرية أو التهديد بالهجوم على المرافق النووية المشمولة بالضمانات لدولة غير حائزة للأسلحة النووية؛ وتطبيق جزاءات انفرادية على دولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية بطريقة تعيق ممارسة حق تلك الدولة الطرف في تطوير تكنولوجيات نووية للأغراض السلمية.

101 - وإن الاحترام الكامل لنص وروح المعاهدة من جميع جوانبها من شأنه أن يحفز بشكل أفضل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تظل أطرافا في المعاهدة. ولذلك، فإن الطريقة الأكثر فعالية لمنع الانسحاب من المعاهدة في المستقبل هي ضمان التنفيذ الكامل لجميع أحكامها دون انتقائية أو معايير مزدوجة أو نهج تمييزية.

102 - **السيد ماكس** (السويد): قال إن ضوابط التصدير الفعالة والشفافة مهمة لتيسير أكبر تبادل ممكن من المعدات والمواد والمعلومات التكنولوجية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. كما أن نظم مراقبة الصادرات لا تسهم فقط في تعزيز السلم والأمن

الـدوليين من خلال منع تحويـل وجهـة المواد والتكنولوجيـات والمعـدات الحســاســة إلى مســتعملين نهائيين يثيرون القلق، بل أيضًــا في تنفيذ التزامات عدم الانتشـــار بموجب المعاهدة دون إعاقة التجارة والتعاون المشروعين في المجال النووي للأغراض السلمية.

رفعت الجلسة الساعة 17:10.